مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

توسع حلف الناتو وأثره على الأمن القومي العربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة

الدكتور يوسف محمود *
الدكتور محمد معن ديوب
رامي محمد اسماعيل ***

(تاريخ الإيداع 12 / 6 / 2007. قُبِل للنشر في 2007/6/28)

□ الملخّص □

كانت سياسة الأحلاف أحد أسباب الحرب العالمية الأولى والثانية، واليوم وبعد نهاية الحرب الباردة ، نجد بأن حلف الناتو قد استمر في الوجود بل وتوسَّعَ .

وعليه فإن هذا البحث يتناول تتبع توسيع حلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة داخل أوربا وعلاقاته الجديدة خارج أوربا ، خاصة في المنطقة العربية، والأهداف الكامنة وراء هذا التوسع، وأثر هذا التوسع، على أمن المنطقة العربية، الذي ترافق بمتغيرات دولية أخرى نتجت عن نهاية الحرب الباردة، خاصةً وأن المنطقة العربية تحتل موقعاً استراتيجياً، وتحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم وتعاني من تهديداتٍ أمنية كبيرة.

الكلمات المفتاحية : الحرب الباردة، حلف الناتو، المنطقة العربية، توسع، الأمن .

* أستاذ في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد –جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد –جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
*** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد –كلية الاقتصاد- جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

NATO Expansion and Its Effect on Arab National Security in Light of New International Changes

Dr. Youssef Mahmoud*
Dr. Mohammed Maan Dayob**
Rami Mohammed Esmael**

(Received 12 / 6 / 2007. Accepted 28/6/2007)

□ ABSTRACT □

The policy alliances was one of the causes of the First and Second World Wars; and now after the end of the cold war we see that the NATO is still exists and even expands.

This search deals with NATO's expansion after the end of the cold war in Europe and its new relations outside Europe, especially in the Arab region. It shows hidden aims of this expansion and its effects on the Arab region security, together with accompanying international changes. This is because the Arab region is in a strategic place, has the biggest oil fields in the world, and suffers from big security threats.

Keywords: Cold War, NATO, extent, Arab region , Security.

*Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
** Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
***Postgraduate Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

المقدمة:

إن سياسة الأحلاف التي أودت بالعالم إلى حربين عالميتين، لم تتوقف مع نهاية الحرب العالمية الثانية ونشوء الأمم المتحدة، التي جاءت لتحل مكان تلك الأحلاف في حماية أمن الدول وتحقيق السلم والأمن الدوليين. لكن المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة التي حفظت للدول حق الدفاع عن النفس بشكل فردي أو جماعي في حال تعرضها لاعتداء، كانت الحجة للدول في إعادة تشكيل أحلاف جديدة، كحلف الريو* وحلف الناتو وحلف مانيلا**وحلف وارسو.

خاصة وأن نشوء الأمم المتحدة قد ترافق مع ظهور الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، التي عطلت دوراً للأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلم المنشودين. فاعتبر كلٌ منهما أنه مهددٌ من قبل الآخر ليكون ذلك مبرراً لتشكيل تحالفٍ من الدول لمواجهة المعسكر الآخر.

دُعيت الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في إقامة حلف شمال الأطلسي الذي بدأ انطلاقاً من ميثاق بروكسل في 17-3-1948 لمواجهة الاتحاد السوفييتي والمد الشيوعي الذي بدأ بالازدياد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ولتدعيم موقعها دعت دول المعاهدة – وهي فرنسا وبريطانيا واللوكسمبورغ وهولندا وبلجيكا- الولايات المتحدة الأمريكية ودولاً أخرى للانضمام إليها لتحقيق تحالف أوسع وأقدر على مواجهة العقيدة الشيوعية المهددة للرأسمالية الغربية، ليُعلن في واشنطن عن قيام حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 4-4-1949 [1].

وفي مواجهة هذا الحلف أنشأت دول المعسكر الشرقي، بقيادة الإتحاد السوفييتي (السابق)، حلف وارسو لمواجهة الأخطار الأمنية التي قد تصيب أعضاء الحلف والناجمة عن التحالف الغربي الناشئ.

وبذلك تعطل دور الأمم المتحدة في إقامة الأمن الجماعي أمام تشكل منطقتي النفوذ هاتين ليوكل أمر الأمن داخلهما إلى أعضاء كل جماعة [2]. ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار الأنظمة الشرقية، انهار حلف وارسو بشكل طبيعي. لكن حلف الناتو لم يلق مصير نده، رغم انتهاء الحرب الباردة وانهيار العدو الذي حرض على إنشائه، لتخرج الولايات المتحدة زعيمةُ المعسكر الغربي وحلف الناتو أكثر قوة، ولتقود هذا الحلف إلى تطورات على صعيد العقيدة العسكرية وعلى صعيد العضوية في الحلف الذي بدأ بالاتساع على نطاق القارة الأوربية وإقامة علاقات ونشاطات عسكرية وأمنية خارج أراضي الدول الأعضاء.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من أن حلف الناتو الذي تأسس عام 1949 لمواجهة خطر المد الشيوعي الشرقي، لم يلق مصير حلف وارسو الذي انهار بعد الحرب. بل على العكس تم توسيع حلف الناتو ليشمل دولاً ومناطق جديدة، وحدد تحدياتٍ وأخطاراً أمنيةً جديدةً في ظل المتغيرات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، مما يلقي بأثره على أمن المنطقة العربية كونها معنية بهذه التحديات وبهذا التوسع الجديد.

---

* حلف الريو : ويعتبر أقدم حلف عسكري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تم التوقيع على معاهدة الحلف في مدينة ريو دي جانيرو في عام 1947 ويتكون من الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية وهي : الأرجنتين، باربادوس، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الدومنيكان، الأوكوادور، السلفادور، غواتيمالا، البيرو، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة الأمريكية، أورغواي ، فنزويلا.

**حلف مانيلا :أو معاهدة حلف جنوب شرق آسيا : الذي تم التوقيع معاهدته في أيلول 1954 من قبل كل من استراليا فرنسا ، نيوزيلانده، الباكستان ، الفلبين، تايلاند، المملكة المتحدة ، الولايات المتحد الأمريكية.

أهمية البحث وأهدافه:

تتعلق أهمية البحث بأهمية دراسة ظاهرة توسيع حلف الناتو كمؤسسة غربية حققت انتصاراً على الكتلة الشرقية بعد مرحلة استفاد العرب خلالها من حالة التوازن بينهما. في حين انفلت اليوم عقال الغرب والولايات المتحدة، خصوصاً في المنطقة العربية التي بدأت تشهد عودةً إلى مرحلة الاحتلال الاستعماري. لذلك وجدنا من المهم دراسة هذا التوسع وغاياته ومدى تأثير ذلك على الأمن القومي العربي.

ويهدف البحث إلى:

1- تتبع توسيع حلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة وعلاقاته الجديدة مع الدول العربية.

2- الكشف عن الأهداف والغايات الكامنة وراء توسع حلف الناتو بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم زوال الخطر السوفييتي.

3- بيان أثر توسع حلف الناتو على الأمن القومي العربي، وكيفية التعامل مع هذه التأثيرات.

فرضيات البحث:

1- إن تحقيق الأمن، ليس الهدف الوحيد من توسيع حلف الناتو، بل هناك غايات أخرى يبتغي الحلف وأعضاؤه تحقيقها.

2- إن إقامة حلف الناتو لعلاقات مع دول المنطقة العربية، لا يؤدي إلى زيادة الأمن في هذه المنطقة.

3- هناك علاقة طردية بين توسيع حلف الناتو وزيادة السيطرة على المنطقة العربية، وزيادة تحديات الأمن القومي العربي.

حدود البحث:

يتناول البحث دراسة توسيع حلف الناتو وأثر ذلك على الأمن القومي العربي خلال الفترة التي تلت انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، فإن حدود البحث الزمانية هي العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي لتتبع تطور حلف الناتو على صعيد العضوية، خلال السنوات التي تلت انتهاء الحرب الباردة، فيما يتعلق بتوسعه في أوربا وعلاقاته مع دول المنطقة العربية. كما نستعين بالمنهج التحليلي بغية الوصول إلى تفسير لتوسع حلف الناتو في هذه المرحلة، والكشف عن الغايات الكامنة والآثار الناجمة عن هذا التوسع، والواقع الجديد الذي أوجده على المستوى الاستراتيجي والإقليمي.

نقاط البحث:

تم تقسيم البحث إلى النقاط الآتية:

أولاً: نهاية الحرب الباردة والمتغيرات الدولية:

ثانياً: توسيع حلف الناتو:1 – مقدمات توسيع حلف الناتو:

2– توسيع حلف الناتو في أوربا:

3– حلف الناتو في المنطقة العربية:

ثالثاً: غايات وأهداف توسيع حلف الناتو: 1– الغايات الاقتصادية:

2– الغايات الاستراتيجية:

رابعاً: أثر توسيع حلف الناتو على الأمن القومي العربي:

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

أولا : نهاية الحرب الباردة والمتغيرات الدولية:

انطوت نهاية الحرب الباردة على جملة من المتغيرات على مستوى العلاقات الدولية سنتعرض إلى أهمها، والتي شكلت منطلقاً ومرتكزاً لاستراتيجية الناتو التوسعية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. حيث أذن انهيار جدار برلين في العام 1989 بنهاية الحرب الباردة وحالة الاستقطاب الثنائي وتوازن الرعب النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكتلتها الغربية الرأسمالية وبين الاتحاد السوفييتي وكتلته الشرقية، وتراجع الدور العالمي للاتحاد السوفييتي، الذي كان داعماً للقضايا العربية، تحت وطأة الضغوط الاقتصادية والحركات الانفصالية، التي أدت في النهاية إلى انهيار الاتحاد السوفييتي نفسه.

لتبرز الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة بالنسبة للقوى الأخرى، و لتهيمن على العلاقات الدولية وعلى مجلس الأمن الذي تحول إلى مؤسسة تُشرع السياسات الأمريكية، بعد نهاية الحرب الباردة على أساس تفوقها النسبي[3] وليس المطلق كون بعض القوى الأخرى قد تجاريها أو تتفوق عليها في كالاتحاد الأوربي واليابان والصين قي بعض الجوانب الاقتصادية والتقنية.

وإذا كانت التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي تتحدد بصفة تقليدية بطبيعة العلاقات بين الدول، فإن هذا الأمر استمر بعد نهاية الحرب الباردة وانتهاء حالة القطبية الثنائية وتوازن القوى الثنائي، حيث ازدادت حدة التناقض بين العديد من الدول، التي كانت تشعر أنها مقيدة ومحرومة من مدّ نفوذها والقيام بإجراءات عسكرية خلال فترة الحرب الباردة.

ولذلك فإن هذه الدول دخلت في حروب إقليمية بلغت 40 حرباً، بعد نهاية الحرب الباردة [4]، بدأها العراق بغزو الكويت في آب عام 1990، والتي أدت إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي حتى قبل صدور القرار 678 في 29 تشرين الثاني، الذي أذن باستخدام القوة ضد العراق لتحرير الكويت، والذي رأت فيه الولايات المتحدة منطلقاً لتجاوز الأمم المتحدة[2]، وتنفيذ السياسة الأمريكية الخاصة.

وإلى جانب استمرار الصراعات الإقليمية كتهديد تقليدي للأمن الدولي، بدأت مع نهاية الحرب الباردة تنشأ تهديدات جديدة من داخل الدولة نفسها، بسبب الصراعات الأهلية التي ارتبطت بالنزعات القومية والدينية. هذه الصراعات التي ارتبطت لفترة طويلة بدول العالم الثالث في قارات آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، والتي تتوفر فيها الأرضية والظروف المناسبة لانفجار الأزمات والنزاعات الداخلية وقيام الحروب الأهلية والانقلابات المختلفة، حيث

انتهت في حالات عديدة إلى حركات انفصالية أدت لظهور دول جديدة، كما حصل في الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا السابقين، في الوقت الذي بدأت فيه ظاهرة العولمة تدعو إلى إزالة الحواجز والحدود الاقتصادية بين الدول أمام ظهور لاعبين دوليين جدد ذوي تأثير في العلاقات الدولية والسياسة العالمية كالشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، والتي أدت إلى خلق فروقات طبقية عالمية[5].

كما أخذ الإرهاب كتهديد أمني، يلقى اهتماماً دولياً أكبر تبنته الولايات المتحدة، خاصةً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول. الأمر الذي وضع الدول العربية في دائرة الاهتمام أكثر من هذه الناحية، وذلك بحكم أنّ العديد من المشاركين في عمليات تفجير الحادي عشر هم عرب أعضاء في تنظيم القاعدة الملاحق دولياً وكون هذه المنطقة تعتبر منطقة توتر دائم.

وقد بدأت الدعوات الغربية إلى تعزيز نشر مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق، تلقى تهافتا من دول أوربا الشرقية، التي باتت بحاجة إلى بديل سياسي واقتصادي وأمني، عوضاً عما كان يوفره لها المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي السابق. حيث وجدت في الديمقراطية الغربية واقتصاد السوق والالتحاق بالاتحاد الأوربي وحلف الأطلسي، هذا البديل.

ويمثل توسيع حلف الناتو إحدى أهم النتائج التي ترتبت على نهاية الحرب الباردة، كون هذا التوسع شكل تناقضاً بين الدعوة الأمريكية لبناء نظام دولي جديد يكون للأمم المتحدة والقانون الدولي الدور الأكبر في إدارة العلاقات الدولية، وبين توسيع هذه المؤسسة الأمنية المسيطَر عليها من قبل الولايات المتحدة، وما لذلك من تأثيرٍ على بناء السلم و الأمن الدوليين.

ثانياً : توسيع حلف شمال الأطلسي:

1- مقدّمات توسيع حلف الناتو:

لم تطرأ تغيرات كبيرة على بنية حلف شمال الأطلسي خلال فترة الحرب الباردة، حيث بلغ عدد الدول الموقعة على المعاهدة في واشنطن عام 1949 إثنتا عشرة دولة هي بلجيكا وفرنسا وبريطانيا وأيسلندا و إيطاليا وهولندا والدانمارك والنرويج والبرتغال واللوكسمبورغ وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ثم انضمت إليها تركيا واليونان عام 1952 ثم ألمانيا الغربية عام 1955 ثم انضمت إسبانيا لاحقاً عام 1982.

وقد أوضح (لورد أسمي) أول أمين عام لحلف الناتو بأن الهدف من إنشاء الناتو يكمن في زيادة عزلة روسيا عبر منعها من الانضمام إلى الحلف وضم أمريكا إليه وفي إعاقة ألمانيا من إحداث أي تقدم [6]. وعلى هذا الأساس فقد أريد لألمانيا الموحدة بعد انهيار جدار برلين، وبتوافق أمريكي روسي [7] أن تدخل في المظلة الأوربية الأطلسية خشية تمردها، وهي الدولة الأقوى في أوربا، وعودتها إلى عهد ما قبل الحرب العالمية الثانية، ولعب دور استقطابي في شرق أوربا بعد تراجع الدور الروسي. ما يمكن أن يؤثّر على استقرار الأمن في أوربا ويشكل تهديداً للاتحاد السوفييتي (المتهالك) وللتفوق الأمريكي الذي بدأت نتائجه بالظهور.

ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار النظم الشرقية، كان لابدّ لحلف الناتو أن يتّبع استراتيجيةً جديدةً تتوافق مع التطورات التي ترتبت على انتهاء الحرب الباردة والتي مثلت مبرراتٍ لاستمرار الحلف:

أ- فالنظم الجديدة الناشئة في أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي السابق، تحتاج إلى رعاية الغرب لتعزيز مسيرتها الديمقراطية من ناحية، وضمان عدم عودتها إلى الفلك (السوفييتي) بعد أن شبَّت عن الطوق.

ب– برزت بعد نهاية الحرب الباردة مفاهيم جديدة للتهديدات الأمنية التي تستوجب استمرار الحلف، وهي قضايا عدم الاستقرار السياسي والإرهاب والتطرف والمخدرات والهجرة غير المشروعة وحقوق الإنسان.

ج–إن انتشار مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق تقتضي تماسكاً بين الديمقراطيات الأطلسية التقليدية.

د– كما أنّ التأثير المتبادل للاستقرار الأمني يقتضي تماسك دول الأطلسي في مواجهة المخاطر التي يمكن أن تأتي من إقليم المتوسط القلق أمنياً، خاصةً شرقي المتوسط.

في قمتي الناتو حزيران 1990 في لندن وتشرين الثاني في 1991 في روما عرض الأمريكيون استراتيجة الحلف الجديدة التي اتجهت نحو الأمام بدل إلغاء الحلف وإنهائه، على أساس نهاية المواجهة مع حلف وارسو المنهار، حيث دعا الأمريكيون إلى جملة قضايا تتعلق بـ [8]:

أ– تقوية الطابع السياسي للحلف على حساب الطابع العسكري، وذلك استجابة لتغيّر مصدر وأسباب التهديدات الجديدة.

ب– ضرورة إدخال أعداء سابقين بشكل مباشر في مداولات ونشاطات الناتو، ودعوة الأوربيين الشرقيين إلى إقامة ارتباط رسمي بالناتو.

ج– إعادة تنظيم قوات الحلف، والإعلان عن أنّ الأسلحة النووية لن تُستخدم إلا في الملاذ الأخير.

وعليه فقد تم إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي في كانون الأول من العام 1991، ليكون منتدىً للحوار والتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمعلوماتي، بين الحلف ودول الاتحاد السوفيتي (السابق) ودول البلطيق.

لم يكن هناك توافق أوربي أمريكي حول جدوى استمرار حلف الناتو وتوسيعه[6]، لكن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حسم ذلك الجدل بدعوته دول وسط وشرق أوربا للدخول في شراكةٍ من أجل السلام مع دول الحلف، والتي ركّزت على قضايا الديمقراطية والقانون الدولي والأمن والدفاع وإعادة تأهيل القوات العسكرية للدولة المشاركة ومشاركة الحلف بالتخطيط والتدريب العسكري للقيام بمهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية، ليكون ذلك ممراً للدولة إلى العضوية الكاملة في حلف الناتو، حيث وصل عدد الدول الداخلة في الشراكة من أجل السلام إلى 20 دولة في العام 1995.

2 – توسع الناتو في أوربا:

استمر الحلف في عمليات الإعداد للأعضاء المتوقعين للدخول في الناتو، رغم المعارضة والارتياب الروسي من التوجهات التوسعية للناتو، الذي سعى لطمأنة روسيا عبر اتفاق الوثيقة التأسيسية التي وُقّعت بين روسيا والحلف في باريس 27–5–1997[9]. والتي اعترفت فيها روسيا بحق الناتو بالاتساع مقابل ضمانات أمنية واقتصادية. لكن قادة دول وحكومات الحلف، في قمة مدريد 8– 9 حزيران 1997، قد أكدوا على استمرار الحلف في مهامه الدفاعية، إلى جانب التحرك لتحقيق رؤية الحلف الخاصة بنظام عادل ودائم للسلام في أوروبا، يقوم على احترام حقوق الإنسان والحرية، والديمقراطية وخفض التسلح التقليدي في أوربا، كما اتخذ قادة الحلف في هذه القمة قراراً بدعوة بولندا والمجر وتشيكيا، لبدء مفاوضات الانضمام إلى الحلف، متجاوزين بذلك القلق الروسي الذي لم تطمئنه الاتفاقات المعقودة مع الحلف.

لكن عملية التوسع هذه والتي كانت مقررة خلال قمة العيد الخمسين لتأسيس الناتو في واشنطن يومي 23–24–نيسان 1999 اعتبرتها روسيا موجهة ضدها، خاصة وأن الحلف لم يكن قد فرغ من حربه في يوغسلافيا (كوسوفو) التي تعتبر آخر معاقل روسيا في أوربا.

وفي قمة براغ التي عقدت في 5-7 كانون الأول 2002 قرر المجتمعون توسيع صفوف حلف الناتو ليشمل سبع دول من أوربا الشيوعية سابقاً، بينها ثلاث جمهوريات من الاتحاد السوفييتي السابق، هي ليتوانيا واستونيا ولاتفيا، إضافة إلى سلوفاكيا وسلوفينيا وبلغاريا ورومانيا، لتصبح هذه الدول كاملة العضوية في العام 2004، وبذلك أصبح عدد أعضاء الحلف 26 دولة.

إن عملية التوسع التي شهدها الحلف منذ أواخر التسعينيات وحتى العام 2002 لم يعهدها الحلف من قبل حيث كانت آخر عملية توسع قبل ذلك في العام 1982 حين انضمام إسبانيا. في حين أن الحلف تمكن بين عامي 1999 و 2002 من ضم عشر دول جديدة تمتد وسط وشرقي أوربا وداخل أراضي الاتحاد السوفييتي السابق. بل إن قمة الناتو التي عقدت في 28-11-2006 في ريغا عاصمة لاتفيا - العضو السابق في الاتحاد السوفييتي- قد ناقشت مساندة انضمام أوكرانيا *وجورجيا العضوين في الشراكة من أجل السلام إلى الحلف، كما ناقشت إمكانية التعاون مع دول بعيدة كأستراليا واليابان. وقد قبلت روسيا بذلك التوسع مقابل ضمان مصالحها في العراق الذي كان يعدّ لغزوه. ومن ناحية أخرى تظل روسيا بحاجة إلى عدم معارضة دولية (خاصة أمريكية) لسياستها (العسكرية) في الشيشان ذات الأهمية في نقل نفط أذربيجان عبر الأراضي الشيشانية الداغستانية، ومنعها (الشيشان) من الانفصال عن روسيا كما فعلت دول الاتحاد السوفييتي السابقة، وهو ما تحقق لها بموافقتها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب**التي أعلنتها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول.

3 – حلف الناتو في المنطقة العربية :

إن توسيع حلف الأطلسي لم يقتصر على تراب القارة الأوربية. فالدفاع عن الديمقراطيات الأطلسية الأوربية يتطلب مواجهة الأخطار المحيطة بأوربا التي يمكن أن تهدد الأمن والاستقرار فيها، خاصة وأن الحلف ينظر بريبة إلى المحيط الإسلامي العربي الواقع جنوبي وشرقي البحر الأبيض المتوسط .

فبعد غياب خطر الشيوعية كعدو للغرب وللنظام الرأسمالي جاء في بيان للحلف في 21 شباط 1992، أن الأصولية الإسلامية هي العدو القادم للحلف بدل الشيوعية المنهارة [10]. فكان لا بدّ من الدخول في حوارٍ مع دول هذه المنطقة التي اعتبرها الحلف إحدى المناطق الخطرة، لضمان أمن الحلف في المناطق المجاورة.

وقد أطلق حلف الناتو بالفعل دعوة للحوار مع دول المتوسط في عام 1994 شملت سبع دول بدأت مع مصر وإسرائيل والمغرب وموريتانيا وتونس ليستمر الحوار في العام 1995 بمشاركة الأردن فالجزائر في العام 2000 بغية تحقيق الأمن ومحاربة الإرهاب، من خلال الحوار والتعاون العملي في إدارة المجالات الجوية وأمن الحدود ومكافحة الإرهاب وتهريب السلاح وأسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية والتخطيط للحالات الطارئة المدنية و المناورات العسكرية[11]. وذلك بغية إحداث تغييرات في تلك الدول تؤدي إلى طمأنة هواجس الحلف مما تعانيه المنطقة بحسب

* في ربيع 2002 أعلن مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني عزم أوكرانيا الانضمام إلى حلف الناتو، الأمر الذي تأكد بمرسوم وقعه الرئيس ليونيد كوتشما في تموز 2002. وفي تشرين الثاني 2002 قدمت جورجيا طلباً رسمياً للانضمام إلى الحلف.

* * أعلن الرئيس جورج بوش في 24-9-2001 رداً على مواقف بوتين الإيجابية بأن بلدينا يتعرضان لهجمات الإرهاب. ما يعني الموافقة الأمريكية على مقولة موسكو بأنها تحارب الإرهاب الدولي في الشيشان وليس حركة تحرر وطني. وقد تلقف بوتين الفرصة فوراً عندما وجّه إنذاراً للمقاتلين الشيشان بأن يرموا سلاحهم في غضون ثلاثة أيام في 25-9-2001 رافضاً عرض الوساطة الذي تقدم به الرئيس الجورجي إدوارد شيفارد نادزه بين موسكو والشيشانيين.

اعتقاده. حيث كان أمين عام حلف الأطلسي هوب دي شيفر قد اعتبر منطقة الشرق الأوسط بؤرة لعوامل زعزعة الاستقرار العالمي، ما يشكل مصدر تهديدٍ للأمن الدولي [12].

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول انتقل الحلف إلى مرحلةٍ جديدةٍ من الحوار مع دول جنوب وشرق المتوسط، حيث أكد وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف الناتو في بروكسل في كانون الثاني 2003 على تقوية العلاقات الشرق أوسطية، لتمدّ قمة استنبول لدول الناتو عام 2004 علاقات الحلف إلى دول الخليج عبر تطوير الحوار معها إلى ما يشبه الشراكة من أجل السلام التي أوجدها الحلف في إطار مشروعه التوسعي في أوربا.

لكن الحلف استثنى في هذه الشراكة شروط الالتزام بالحكم الرشيد و الديمقراطية[13]. ما يعني تفضيل الحلف الاستقرار الأمني على وجود ديمقراطية قد تفرز حكوماتٍ راديكاليةً تهدد المصالح الغربية في هذه المنطقة القلقة أمنيا.

وعلى أساس الاهتمام الذي أبدته دول شمال إفريقيا حول قضايا الأمن وملاحقة الإرهاب بالتعاون مع الحلف[11]، انتقل الحلف في قمة استنبول 2004 بالحوار المتوسطي إلى مستوى أعلى وأكثر انتشاراً حيث كانت منطقة مجلس التعاون الخليجي هي المعنية بالمبادرة الأطلسية الجديدة، وعلى أساس ثنائي. لتوافق الكويت رسمياً كأول دولة توقع هذه المبادرة في كانون الأول عام 2004، ثم تبعتها كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة بهدف التعاون والعمل على محاصرة الجماعات الإرهابية وتعزيز قوات الدفاع بالاستفادة من خبرة الناتو العسكرية. وتتعلق هذه المبادرة بجوانب أمنية عديدة تتضمن [14]:

أ- نصائح مفصلة لكل بلدٍ على حده وفقاً لما يتطلبه هذا البلد في نطاق الدفاع، كميزانية الدفاع والخطط العسكرية، البحرية والبرية والجوية في استراتيجية يقدمها العسكريون والخبراء.

ب- تقديم المساعدات عن طريق اختيار التدريبات المناسبة بمستوى تعليمي رفيع وبمناهج مطروحة تتناسب مع حاجة كل دولةٍ، إضافةً إلى تشجيع البعثات إلى المدارس والمراكز الأكاديمية التابعة للحلف.

ج- دعوة البلاد المشاركة إلى متابعة المناورات العسكرية التي يقوم بها الحلف، وفي بعض الأحيان إشراك هذه الدول في المناورات كما هو جارٍ مع مصر بين عام وآخر.

د- يقدم الاستراتيجيون والخبراء العسكريون النصائح بعد دراسات عميقة حول حماية الحدود وكيفية فض النزاعات بين الدول في المناورات كما هو الحال مع بعض مناطق الخليج.

إن النصائح الأمنية التي سيقدمها خبراء الحلف للدول المشاركة في المبادرة، خاصة الخطط العسكرية وميزانية الدفاع، ستمكن الحلف ومن خلفه الولايات المتحدة من المشاركة أكثر في إعداد قوات تلك الدول بالدرجة والاتجاه الذي يحقق مكاسب أمنية جديدة للحلف، تتعلق بالحرب على الإرهاب، التي تريدها وتقودها الولايات المتحدة، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول. وهذا يعني مزيداً من التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لتلك الدول، المنقوصة السيادة أصلاً بحكم وجود قوات عسكرية أمريكية على أراضيها.

ثالثاً:غايات توسيع حلف الناتو:

يمكن تقسيم غايات حلف الناتو من عملية التوسع هذه إلى غايات اقتصادية و أخرى استراتيجية أمنية، وإن كانتا ترتبطان ببعضهما إذا ما انطلقنا من المفهوم الشامل للأمن.

1- الغايات الاقتصادية:

وهي بدورها يمكن أن نقسمها إلى قسمين يتعلق الأول بتحقيق أرباح مباشرة من عملية التوسع التي تنطوي على بيع الأسلحة. وأما القسم الثاني وهو أقل مباشرة، فيتعلق بطبيعة المنطقة التي يتوجه نحوها حلف الناتو في توسعه وهي مناطق تحتوي على النفط أو تشرف على تلك المناطق.

أ-الناتو وتجارة الأسلحة:

إن اشتراط حلف الأطلسي على الدول الراغبة بالانضمام إليه، القيام بإصلاحات عسكرية تنسجم مع تسليح قوات الأطلسي وتوجهاته، يعني سوقاً جديدة لتصريف سلاح الدول المصنعة، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الأولى في مبيعات السلاح. خاصة مع تراجع تجارة السلاح على المستوى العالمي بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع في عدد الصراعات منذ العام 1995[11] التي تعتبر وسيلة لاستهلاك هذا السلاح.

ففي الحين الذي بلغت فيه عائدات المبيعات العالمية من السلاح 55 مليار دولار في العام 1989 تراجعت إلى 30 مليار دولار في العام 1996[15]، لتعاود الارتفاع في العام 2000 حيث بلغت 42.1 مليار دولار، و28.5 مليار دولار عام 2003 في حين عاودت الارتفاع في العام 2004 لتصل إلى 37 مليار دولار[16].

إن مشروع توسيع الناتو لضم دول وسط وشرق أوربا، سيكلف حسب توقعات الكونغرس الأمريكي مابين 61 إلى 125 مليار دولار خلال خمسة عشر عاماً. في حين يرى الأوربيون أن تكاليف ضم بولونيا إلى الحلف ستصل إلى 641 مليون دولار سنوياً أي 9 مليار دولار تقريبا خلال خمسة عشر عاماً، حيث ستفوز كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا بالترتيب بمهام توريد السلاح إلى الأعضاء الجدد[6]. وقد دفعت التكاليف الباهظة لإعادة تأهيل القوات المسلحة كلاً من بولندا و هنغاريا وتشيكيا لتأجيل مشترياتها من السلاح اللازم.

وأما بالنسبة لتجارة السلاح مع الدول العربية فإنّ النصائح التي سيقدمها الحلف للدول المشاركة في المبادرة، خاصةً فيما يتعلق بالخطط العسكرية وميزانيات الدفاع، فإنها ستكون وسيلة جيدة لاستعادة أثمان النفط التي تدفعها الدول المستوردة على شكل مدفوعات وتكاليف صفقات السلاح التي ستعقد عبر المشاركة في تحديد ميزانيات الدفاع. ومزيداً في تقليص الفائدة من عائدات النفط في المشاريع التنموية، وتحويل هذه الدول إلى مستودعات استهلاكية للسلاح.

فالمنطقة العربية وعلى رأسها دول الخليج العربي، تعتبر سوقاً رئيسة لتصريف السلاح الأمريكي، حيث تشهد هذه المنطقة أعلى معدل في زيادة الإنفاق العسكري، وهي دولٌ في معظمها غير مصنعة للسلاح بل متلقية له من الخارج. حيث بلغت زيادة النفقات العسكرية فيها بين عام1995 وعام 2003 نسبة 33.11% ، لتنخفض قيمة النفقات في العام 2004 إلى ما قيمته 36.31 مليار دولار الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) الإنفاق العسكري للدول العربية مقارنة بالدولار الأمريكي للفترة 1995-2004.

الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية ،بالأسعار الثابتة للعام 2003.

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع 1995-2004
مجموع النفقات	33.64	32.13	37.12	38.68	37.95	42.68	44.22	42.63	44.78	36.31	390.196

العربية											
العالم	789	772	774	765	773	806	819	864	927	975	8264
نسبة الإنفاق العربي إلى العالم%	4.26	4.16	4.79	5.05	4.91	5.92	5.4	4.93	4.83	3.72	4.72

المصدر :التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي2005 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 516-526.

إن حضّ دول المنطقة على شراء السلاح ضمن إطار الشراكة مع الناتو يعتبر هدفاً أساسياً بالنسبة لدول الحلف التي تعتبر، إلى جانب روسيا، المصدر الرئيس للسلاح. حيث بدأت مشتريات السلاح العربية تنخفض خلال السنوات الأخيرة بعد أن وصلت في العام 1997إلى6.67 مليار دولار لتنخفض في العام2000 وتصل إلى أدنى مستوى في العام2003 بنسبة 66.96% انخفاضاً عن العام 1997. ولتنخفض نسبة المشتريات العربية من السلاح على المستوى العالمي إلى 12.83 % خلال العام 2003 علماً بأن نسبة المشتريات العربية من السلاح تعتبر مرتفعةً حيث بلغت 16.89% خلال الفترة 2000-2004 الجدول رقم (2).

لقد جاءت مبادرة استنبول بعد عامٍ على احتلال العراق وقلب نظام الحكم فيه، والذي كان محرضاً لدول الخليج على الإنفاق العسكري سواءٌ للتسلح الوطني، أو لدعم العراق في حربه ضد إيران. ومن ناحية أخرى فإن سلاماً بين إسرائيل وبقية جيرانها إذا ما تمّ على أساس مؤتمر مدريد1991، سيعني انتهاء حالة العداء بين العرب وإسرائيل التي تعتبر محرضاً تقليدياً للعرب على شراء السلاح. فإن إحدى الفوائد الرئيسة للعداء الإسرائيلي العربي

الجدول رقم (2) مجموع مشتريات الدول العربية من السلاح التقليدي الرئيسي وترتيبها على مستوى العالم. الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الثابتة لعام 1990بالنسبة للفترة 1994-1998 و بالأسعار الثابتة لعام1999بالنسبة للفترة2000-2004.

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2000-2004
مشتريات الدول العربية من السلاح	5536	5670	6265	6675	5488	2986	2277	2624	2205	4181	14273
مجموع المشتريات العالمية من السلاح	-	-	-	-	-	15840	16618	15692	17178	19162	84490
النسبة المئوية للمشتريات العربية إلى العالمية %	-	-	-	-	-	18.85	13.70	16.72	12.83	21.81	16.89

المصدر : بالنسبة لأرقام السنوات1994-1998جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته، أحمد ثابت،صفحة الويب:
<www.aljazeera.net/in-depth/arab_israel/2002/5/5-1-1.htm>

السنوات2000-2004 التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي2005، مرجع سابق، ص653-659.

بالنسبة للغرب ستكون قد تلاشت. ولذلك سيتم الحفاظ على إظهار إيران بالخطر المهدد لأمن جيرانها العرب و العالم إلى جانب الإرهاب، الذي تتهم به المنطقة كون الحلف قد اعتبر منطقة شمال وشرقي المتوسط منطقةً خطرةً.

إن استئثار الدول الأطلسية، المصدرة للسلاح، بالسوق العسكرية في دول أوربا الوسطى والشرقية، يعني مزيداً من الضغوط على روسيا بحرمانها من سوقٍ تقليديةٍ لتصريف سلاحها كانت تستأثر بها خلال فترة الحرب الباردة ليتغير

الحال لصالح الدول الأطلسية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد انعكس هذا الأمر على اتجاه المبيعات الروسية والأمريكية من السلاح بعد نهاية الحرب الباردة.

فقد حدث انخفاض كبير في الصادرات الروسية من السلاح إلى بلدان الشرق الأوسط وشرقي أوربا والتي كانت تشكل قبل عقد التسعينيات 24 مليار دولار مقابل 19 مليار دولار صادرات أسلحة من الولايات المتحدة. وخلال عام 1993 انخفضت صادرات روسيا من السلاح إلى هذه المنطقة من 38% إلى 17% في حين ازدادت نسبة صادرات الولايات المتحدة من السلاح إلى هذه المنطقة من 30% إلى 58% [14]. ليتحول 82 % من إجمالي التعاقدات الروسية في أنحاء العالم بين عامي 2001 و2004 لدولٍ آسيويةٍ في حين كانت 26 % من صفقات أسلحة الولايات المتحدة إلى آسيا خلال الفترة نفسها. و كان الجزء الأكبر من صفقات الأسلحة الأمريكية البالغ 66 % في الشرق الأدنى، ومنها مبيعات إلى السعودية ومصر وسلطنة عمان وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة [16].

ب- السيطرة على النفط:

إن اهتمام الأطلسي بأمن المنطقة العربية لا يتعلق فقط بتجارة السلاح في هذه المنطقة، بل إن الحفاظ على الاستقرار فيها ضرورةٌ لضمان استمرار تدفق النفط الرخيص منها. إذ إنّ أيّ تصدعٍ أو نزاعٍ داخليٍ ينتشر تأثيره سريعاً في المجتمع العالمي، خاصةً في دول الجوار الأوربية. ومن ذلك فإن التواجد الأطلسي في المنطقة العربية عموماً، والخليج بشكل خاص، يسعى لضبط الأمن في هذه المنطقة وعدم تكرار تجربة حرب تشرين 1973 التي كان سعر برميل النفط قبلها 3 دولار ليصل بعد الحرب إلى 40 دولارا.

فالسيطرة العسكرية في هذه المنطقة تعني سيطرةً أمنيةً وتدخلاً أكبر في شؤون هذه الدول، وتحكما أفضل بأسعار النفط التي شهدت ارتفاعاً منذ العام 2000 وبشكل أكبر بعد احتلال العراق. ليتجاوز 75 دولاراً في حزيران 2006. ويتوقع المحللون معدلاً لأسعار النفط خلال العام 2007 يصل الى62 دولاراً بسبب التوترات في مناطق عدة من العالم[17]. خاصة وأن بحث الدول الصناعية عن مصادر نفطية بديلة لن يؤدي إلى التقليل من أهمية النفط العربي المتزايد والرخيص رغم الاكتشافات الجديدة.

حيث تستحوذ المنطقة العربية على أكبر احتياطي نفطي عالمياً وصل في العام 2000الى ما نسبته 62.5% من الاحتياطي العالمي، وإن شهدت مساهمة الاحتياطي العربي في الاحتياطي العالمي تراجعاً في العام2002 فإنها عاودت الارتفاع في العام التالي. في الوقت الذي تزداد فيه حاجة الدول الصناعية من هذه المادة في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط وكذلك الدول الصناعية حيث بلغ متوسط نسبة زيادة طلبها على النفط 1.13 % سنوياً الجدول رقم (3). أما زيادة الطلب العالمي على الغاز فقد بلغت 3.3 % سنوياً، وعلى الطاقة عموماً 2.1 % سنوياً وتستورد أوربا 70% من حاجتها النفطية من الدول المصدرة، في حين تستمر الولايات المتحدة باستيراد حاجتها المتنامية من النفط والتي ستصل إلى 16 مليون برميل في اليوم عام 2010 بعد أن كانت تستورد 9 مليون برميل يومياً في العام 2003 [18].

الجدول رقم (3) نسبة نمو طلب الدول الصناعية والعالم من النفط ونسبة احتياطي الدول الوطن العربي إلى العالم.

العام	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
الدول الصناعية	1.0	3.3	1.7	0.2	1.7	0.7	0.0	0.2	1.2	1.6	1.6	1.13
العالم	2.0	2.4	2.0	0.4	1.6	1.3	0.9	0.8	1.9	3.7	1.5	1.68
نسبة الاحتياطي العربي إلى العالم	61.6	61.3	61.2	61.2	62.5	62.1	60.3	58.6	58.4	58.6	59.0	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي 2001 ص195,163.و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 ص 114,78.

ولا تنفرد المنطقة العربية بهذه الجاذبية النفطية لدول الأطلسي الصناعية، بل إن الإنتاج المتزايد والاحتياطي المؤكد من النفط والغاز الطبيعي لدول أوراسيا التي تضم دول أوربا ودول الاتحاد السوفييتي السابق، تشكل مبرراً للحلف والولايات المتحدة لمد سيطرته ونفوذه إلى تلك المناطق. حيث قفز الاحتياطي المؤكد من النفط لمنطقة أوربا وأوراسيا من 88.8 مليار برميل نفط في العام 1982 إلى 97.5 مليار برميل في العام 2002، في حين قفز احتياطي الغاز المؤكد في هذه المنطقة من 39.96 تريليون متر مكعب في العام 1982 إلى 61.04 تريليون متر مكعب في العام 2002 [19].

وهذه السيطرة على النفط في المنطقة لا تعني توفير حاجة دول الأطلسي من هذه المادة فحسب، بل وحرمان الدول الأخرى المنافسة من هذه المادة، في ظل الطلب المتزايد عليها من قبل دول العالم النامي والدول الصناعية الكبرى كالصين* واليابان والاتحاد الأوربي التي تعتبر منافساً اقتصادياً كبيراً لدول الأطلسي الصناعية. ولذلك فإن المنطقة العربية ستبقى عامل جذبٍ ومحط تنافسٍ بين الدول الكبرى طالما بقي النفط عصب الحياة الصناعية اليوم، متوفراً بهذه الكميات، إلى جانب عوامل الجذب.

2-الغايات الاستراتيجية:

مع أن الدول السبع الأخيرة التي انضمت إلى الحلف ليست دولاً عسكريةً تقليدياً، وليست هناك فائدةٌ عسكرية قتالية يجنيها الحلف وأمريكا من عملية الانضمام هذه، فإن الفائدة المتوخاة هي فائدة استراتيجية، ستمكن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على منطقة أوراسيا، التي أشار إليها هالفورد ماكندر، الذي رأى أن السيطرة على قلب الجزيرة المتمثل بالاتحاد السوفييتي وآسيا الوسطى تعد منطلقاً للسيطرة على العالم.

فإن الخشية الأمريكية من استقلال أمنيٍ أوربيٍ [20]، يمكن السيطرة عليه عبر المظلة الأمنية الأطلسية، رغم أن الولايات المتحدة كانت قد وافقت على إعطاء الأوربيين بعض الاختصاصات الأمنية في حالات معينة، عبر تشكيل قوة الدفاع الأوربية داخل الحلف في 3-6-1996. كما أن الدور الأمريكي لن يكون غائباً حتى داخل الاتحاد الأوربي. ذلك أن جميع دول الاتحاد الأوربي أعضاءٌ في الناتو باستثناء ثلاث دولٍ هي النمسا و فنلندا و السويد. ما يمكن اعتباره حصان طروادة داخل الاتحاد الأوربي، كون معظمها دول مؤيدة لسياسة الولايات المتحدة، وعلى رأسها انكلترا التي تعمل بشكل شبه متكامل إلى جانب السياسة الأمريكية في غزواتها العالمية وتقف موقف الحذر من الاتحاد الأوربي، حيث كانت رفضت الدخول في الوحدة النقدية الأوربية.

إن ضم دول أوربا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق إلى الحلف يشكل عملية احتواء لهذه الدول لضمان عدم عودتها إلى الدائرة الروسية، وقطع الطريق على روسيا لتشكيل تكتل معارض جديد، وتقليص الدور الروسي داخل المجال الحيوي الذي اقتضته الإمبراطورية السوفيتية، وحرمان روسيا من إمكانية النفوذ غرباً إلى أوربا الشرقية وجنوباً إلى آسيا عبر التواجد الأطلسي في محيطها (البلطيق ، أفغانستان ، تركيا) ولمنعها من النفوذ إلى الخارج وتشكيل تحالف في مواجهة الولايات المتحدة، سواء مع الاتحاد الأوربي أو الهند أو الصين، كونها قوى مرشحة للعب دور عالمي يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة و توجهاتها، بجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً.

* إن أحد مؤشرات القوة الاقتصادية للدولة حجم استهلاكها للطاقة. حيث جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى في العام 2004، باستهلاك بلغ 20% من الإنتاج العالمي من البترول وجاءت الصين في المرتبة الثانية باستهلاك بلغ 14% من الإنتاج العالمي، والباقي لبقية دول العالم. راجع صفحة الويب:

<http://www.alokab.com/forums/index>

ويأتي الانسحاب الروسي النهائي من البلقان في أيار 2003 في سياق إخراج روسيا من محيطها الأوربي. حيث أعادت إلى الوطن وحداتها التي رابطت هناك كقوة سلام دولية في البوسنة والهرسك منذ العام 1996 وفي كوسوفو منذ العام 1999. ما يعني سيطرةً أمريكيةً أمنيةً مجدداً داخل أوربا، بإحلال خطر الإرهاب على أمن الدول، مكان الخطر النووي السوفييتي، الذي تبدي أوربا قلقاً كبيراً منه (الإرهاب)، خاصةُ فيما يتعلق باحتمالات تسرب بعض الإرهابيين نتيجة الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب إليها، الأمر الذي كان أحد أهم بنود إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي 27-28 تشرين الثاني 1995.

إن التوسع الأطلسي لا يهدد روسيا استراتيجا ويبقي السيطرة الأمريكية على أوربا فحسب، بل إنه موجه أيضاً ضد الصين التي تخوض حرباً اقتصاديةً مع الولايات المتحدة الأمريكية- التي تدعم توجهات تايوان الاستقلالية- في محيطها الحيوي، وذلك عبر امتداد الأطلسي إلى استراليا في جنوبي آسيا ونحو اليابان أقصى الشرق، وكذلك نحو المنطقة العربية الغنية نفطيا، والتي تحتاجها الصين في تأمين حاجتها النفطية المتزايدة لدعم اقتصادها المتنامي.

وهذا يعني بأن توسع الأطلسي في أوربا وامتداد علاقاته في آسيا سيعني محاولةً من الولايات المتحدة الالتفاف على شبكة العلاقات الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ بين دول أوربا وآسيا، التي بحثها مؤتمر النقل الأوربي الأسيوي المنعقد في 21 أيلول عام 2000 بمدينة بطرسبورغ الروسية [10]، وذلك بربط غربي أوربا بشرقي آسيا بما فيها التبت الصينية، بشبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية، وممارسة نشاط اقتصادي خارج نطاق سيطرة الولايات المتحدة.

كما أن الوجود الأطلسي في المنطقة العربية سيحقق مزيداً من السيطرة على الممرات المائية التي تحويها هذه المنطقة والتي تشكل طريقاً تجارياً استراتيجياً يربط قارات العالم ببعضها.

وعليه فإن أي أملٍ بنشوء تحالفاتٍ بين قوى دولية، سيكون رهناً بنجاح أو فشل الأطلسي في توجهاته الجديدة، ومن خلفه الولايات المتحدة، في إضعاف عرى علاقات تلك الدول. ما يعني تأجيلاً في عودة توازنٍ للقوى يكبح التفرد الأمريكي القائم على تفوقها العسكري بعد نهاية الحرب الباردة.

رابعاً: أثر توسيع الناتو على الأمن القومي العربي:

إذا كان مفهوم الأمن القومي العربي يعني تقوية الدول العربية من أجل مواجهة الأخطار و التحديات الخارجية والداخلية، التي تتعرض لها الأمة العربية عبر وجود نظامٍ شامل من التنسيق والتعاون بين الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، وخلق جوٍ من الاستقرار والأمن وتشكيل قاعدة لتطوير الدول العربية وتنميتها بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة قدرتها الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل أساساً وقاعدة لقوة الأمة العربية[21].

و بالتالي فإن الأمن القومي العربي يقوم على مجموعة ركائز تتعلق بـ:

أ- تأكيد الاستقلال السياسي والاقتصادي والعسكري للدول العربية وامتلاك الإرادة الحرة في مواجهة الأخطار.

ب- إقامة شكلٍ من التنسيق والتعاون بين الأنظمة العربية لتحديد المخاطر التي تواجه الأمة العربية وسبل مواجهتها والعمل على زيادة قوة الدول العربية.

ج- تحقيق الأمن والاستقرار كأساسٍ ومنطلق لتحقيق التنمية الشاملة والرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

فإن توسيع حلف الأطلسي اليوم وإقامة شراكة مع بعض الدول العربية وإسرائيل يشكل أحد التحديات الجديدة للأمن القومي العربي في وقتٍ أحوج ما تكون فيه الدول العربية لإقامة هذا الأمن بسبب واقع الضعف والاحتلال الذي تعيشه اليوم، ويمكن تحديد هذه التحديات كما يأتي:

1- إن الوجود الأطلسي كحاجزٍ بين القوى الكبرى ومنعها من التلاقي وتشكيل تحالفات لموازنة الولايات المتحدة، يعني تأجيلاً لزوال الهيمنة والضغوط الأمريكية على المنطقة العربية، التي ستستفيد من وجود قوة مواجهة للولايات المتحدة، حيث أفاد العرب من حالة الاستقطاب خلال الحرب الباردة بكسب الدعم السوفييتي.

2- يتعامل حلف الأطلسي مع الدول العربية بشكل ثنائي، أي بين الحلف وكل دولةٍ على حدة لإقامة علاقات أمنية عسكرية، وعدم التعامل مع الدول العربية كمجموعة. ما يشكل انكشافاً إضافياً للواقع القطري للحكومات العربية، وزيادةً في الفرقة بينها، حيث تم استبعاد ليبيا وسوريا من الحوار الأطلسي على أساس دعمهما لجماعات المقاومة في فلسطين و لبنان.

3- ومما يزيد من الفرقة بين الدول العربية عدم الاتفاق فيما بينها على المخاطر والتحديات الحقيقية التي تواجه المنطقة العربية، وموافقة الدول المشاركة للأطلسي في تحديده لهذه المخاطر بالإرهاب والمخدرات والهجرة غير الشرعية وأسلحة الدمار الشامل، في الوقت الذي يتجاهل فيه الحلف المخاطر الأمنية الحقيقية التي تعانيها المنطقة بسبب واقع الاحتلال في فلسطين والعراق وغيرها من الأراضي العربية. فإن الحلف يتعامل في علاقاته مع دول المنطقة بازدواجيةٍ تتعلق بالوضع المميز لإسرائيل –الدولة النووية الوحيدة في المنطقة- فينأى بنفسه عن حقيقة الصراع الدائر في المنطقة، ذلك أنّ (لا أحقية للحلف في التدخل في النزاع العربي الإسرائيلي رغم التعاقد مع إسرائيل ومصر ودول المنطقة) كما يقول الأمين العام لحلف الأطلسي هوب دي شيفر[14]. كما ويتجاهل الحلف، دور الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج في تعزيز التوتر الأمني في هذه المنطقة، ودفع إيران لاتخاذ إجراءاتٍ عسكريةٍ رادعة تتمثل بطموحاتها العسكرية، وتأجيج الإرهاب وإدخال المنطقة في دائرة العنف والعنف المتبادل.

4- تتعلق الخبرة التي سيقدمها حلف الأطلسي إلى الدول العربية بتحديد ميزانية الدفاع و الخطط العسكرية، وإعداد وتدريب القوات العسكرية لهذه الدول في التعامل مع قضايا محددة تخدم الحلف. فإن مزيداً من التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية سيلعبه الحلف مع الدول المشاركة ما يعني انكشافا أمنياً لهذه الدول وخرقاً لإرادتها السيادية.

5- إن مشاركة الحلف في تحديد ميزانية الدفاع في هذه الدول، يعني مزيداً من النفقات العسكرية واستنزافاً للقدرات الاقتصادية العربية في مجال السلاح الذي لم تستخدمه الدول العربية ضد أعدائها وفي تحرير أراضيها. وحرمان القطاعات التنموية الأخرى من ميزانيات إضافية تسهم في تطويرها، ومنها على سبيل المثال قطاع التعليم الذي تتفوق عليه الميزانية العسكرية كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في المتوسط 6.02 %خلال العام 1999 في حين بلغ متوسط نسبة الإنفاق على التعليم من أجمالي الناتج المحلي 5 % ، وكانت أعلى نسبة إنفاقٍ على التعليم في السعودية وبلغت 9.27% مقابل 11.4 % للإنفاق على العسكري، أما أقل إنفاقٍ على التعليم فكان للبنان بنسبة 1.92 % على التعليم مقابل 5 % للإنفاق العسكري، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) نسبة الإنفاق على التعليم والدفاع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للعام 1999للدفاع والعام1999-2000 للتعليم.

الدولة	الجزائر	البحرين	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الإمارات	اليمن	السودان	الصومال	جيبوتي	أريتيريا	المتوسط
التعليم	-	3.66	4.05	-	5.09	-	1.92	-	4.52	5.19	-	-	9.27	3.53	7.82	-	-	-	-	3.40	-	5
الدفاع	3.8	4.9	2.4	-	8.9	7.9	5	3.8	2	4	11.4	-	11.4	5.5	1.7	4.3	5.2	2.4	-	4.4	2	6.02

المصدر :أرقام التعليم: مصيطفي، بشير .مؤشرات المعرفة في الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت لبنان، العدد 304،حزيران 2004، ص 204-212.
أرقام الدفاع:التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي2005، مرجع سابق، ص653-659.

6- لقد أشارت الاستراتيجية الجديدة للحلف إلى تغير مصدر التهديدات الأمنية التي أصبحت ناجمةً عن الآثار المترتبة على نتائج المشاكل السياسية والاقتصادية والإثنية التي تعانيها دول أخرى، وليس دول الحلف. فإن مواجهة تلك الأخطار والتحديات يعني العمل خارج أراضي حلف الناتو الأمر الذي تجلى في مناسبات عديدة بدأت بتدخل قوات الأطلسي في يوغسلافيا على إثر أزمة البوسنة والهرسك عام 1994 وكذلك في كوسوفو 1999 و في أفغانستان بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، دون موافقة الأمم المتحدة. ليتعزز التحول الأمني للحلف خلال قمة براغ في 5-7 كانون الأول 2002 التي أوصى فياها الأعضاء بتشكيل قوة تدخل سريع.

ما يعني إمكان قيام حلف الناتو بعملٍ عسكري، أو المشاركة في عملياتٍ عسكرية ضد إحدى الدول العربية عندما يرى أعضاؤه أنها تشكل خطراً على أمن الحلف ومصالح أعضائه، وهذا يشكل تحدياً إضافياً للأمن القومي العربي. خاصةً وأن الاستراتيجية الجديدة للناتو تضع مهام جديدةً له تشير إلى سعيه للحلول مكان هيئة الأمم المتحدة التي لم تتمكن حتى الآن من بناء هيأة الأركان التي نصت عليها المادة (42) من ميثاقها. في حين يمتلك حلف الناتو قوةً عسكرية كبيرة ومتطورة وجاهزة، تمكنه من اتخاذ القرار بالمبادرة العسكرية.وكان أمين عام الحلف دي شيفر قد أشار خلال مؤتمر الدفاع والأمن الذي انعقد في ميونخ في شباط 2006 إلى توجه الحلف نحو العالمية ولعب دورٍ أمني على الصعيد العالمي. حيث ذكر بأن الحلف يبحث الآن عن علاقاتٍ جديدة للعمل المشترك والتعاون مع دولٍ قادرة وراغبة بمساعدة حلف الأطلسي « لحماية المجتمع الدولي »[22].

الاستنتاجات:

1- يبدو أن الهدف من عملية توسيع حلف الناتو في أوربا الوسطى والشرقية وإقامة علاقات جديدة مع دول بعيدة عن أراضي الحلف، هو ضم دولٍ تكون حاجزاً وفاصلاً بين قوىً أخرى يمكن أن تؤثر في تحالفاتها، على أمن دول الحلف وهيمنة الولايات المتحدة.

2- توفير مزيدٍ من الأمن لدول الناتو عبر نشر مفاهيم الأمن الأطلسية وتشكيل بنيةٍ أمنية منسجمة مع البنية الأمنية للناتو في الدول الأعضاء الجدد والدول العربية الداخلة في شراكة مع الناتو، تنبئ بعولمة أمنية تقودها الولايات المتحدة بمظلة أطلسية.

3- إن عملية التوسع وإقامة علاقاتٍ وشراكات مع دول أخرى ستوفر سوقاً جديدة للسلاح وتحقق أرباحاً إضافية للدول الأطلسية المصنعة للسلاح وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، واستنزافاً مستمراً للاقتصاديات العربية، في ظل توجيه هذا السلاح إلى أهداف لا تخدم قضايا الأمن القومي العربي الحقيقة.

4- تحقيق سيطرة أكبر على مناطق الجذب العالمية، لضمان مصادر الطاقة وتأمين طرق التجارة، خاصةً في المنطقة العربية، عبر الدخول في شراكات أمنية، وتعزيز الوجود العسكري الأجنبي ليتحول إلى وجود بنيوي.

5- إن تدخل حلف الناتو في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتجاهله لحالة الاحتلال وما تؤدي إليه من عنف يجتاح المنطقة العربية يشكل تهديداً للأمن القومي العربي. وهذا يعتبر إنعاشاً لمشروع الشرق أوسطية الذي فشل في دمج إسرائيل في المنطقة من البوابة الاقتصادية، ومحاولة دمجها مجدداً من البوابة الأمنية.

6- إن تجاهل حلف الأطلسي في شراكته مع الدول العربية، لتحسين الأوضاع الديمقراطية والإنسانية في هذه الدول يعني رغبة الحلف في الحفاظ على الحكومات القطرية التي تشكل بدورها تحدياً للأمن القومي العربي.

التوصيات:

وعليه فإننا نعتقد بضرورة:

1- تعزيز العمل العربي المشترك على حساب العلاقات الخارجية فيما يتعلق بالقضايا الأمنية التي تمس الحقوق العربية ومراجعة العلاقات العربية مع القوى الدولية الأخرى في ضوء حقيقة الصراع العربي الصهيوني ومصالح تلك القوى فيه.

2- تفعيل الاتفاقيات العربية والالتزام بها كاتفاقية الدفاع المشترك، وإصلاح جامعة الدول العرابية بحيث تصبح قراراتها ملزمةً للدول العربية، خاصةً في حال نشوب أزمة بين دولتين عربيتين.

3- عدم الاستقواء بالخارج لحل الأزمات العربية البينية أو الداخلية حتى، وتحقيق التضامن العربي لما لذلك من مكاسب كبيرة على المستوى الاستراتيجي والاقتصادي، ولنا فيما حققه العرب في حرب تشرين مثال أكيد.

4- العمل على تحقيق الأمن من منظور شامل وتقليص الاستنزاف الاقتصادي المتمثل بالميزانيات العسكرية الكبيرة والعمل على زيادة الميزانيات المخصصة لجوانب لتنمية البشرية، خاصةً في مجال التعليم والتوسع فيه كمياً ونوعياً وخلق الظروف والأوضاع الملائمة للحفاظ على الكفاءات العلمية كثروة وطنية وعدم دفعها لمغادرة بلدانها.

المراجع:

1- شكري، محمد عزيز. *الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية* ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 7، 1978، ص 212.

2- نافعة، حسن. *انهيار نظام الأمن الجماعي*، مجلة السياسة الدولية. مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد161، حزيران 2005 ، ص52-61.

3- برقاوي، أحمد وآخرون. *التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين*، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،أبو ظبي 2001 ص 196.

4- الصيرفي، فهمي. *عالم ما بعد الحرب الباردة*، مطبعة دمشق، دمشق، 2001، ص176.

5- بيترمارتين، هانس; شومان،هارالد. *فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية*. ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة، العدد238، 1998،ص431.

6- مركز المعلومات القومي. *الناتو بعد الحرب الباردة الواقع و الآفاق*. دمشق، سلسلة أحداث جارية، العدد7، آب 1997،ص60.

7- لبس، نافع أيوب. *حلف شمال الأطلسي تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب الباردة و آفاقه المستقبلية*. مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 7 ربيع صيف 2000، ص127-143.

8- *The Alliance's New Strategic Concep:* Rome on 7th-8th Nov. 1991. مطالعة بتاريخ 30-4-2007

<http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/mol08.doc_cvt.htm>

9- مطالعة بتاريخ 30-4-2007. الوثيقة التأسيسية بين الحلف وروسيا صفحة الويب:

<>http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/mol11.doc_cvt.htm

10- الشطي، اسماعيل، *تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد 283، أيلول 2002، ص28-49.

11- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(سيبري)، *التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي* ،الكتاب السنوي 2005، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005، ص1183.

12- الأتاسي، علياء. *الأمين العام أشاد بالعلاقة مع الدول الخليجية ... الأطلسي لتعزيز التعاون مع العالم العربي لمواجهة عوامل زعزعة الاستقرار الدولي*، جريدة الحياة، العدد 15555 تاريخ 5-11-2005.

13- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التقرير الإستراتيجي العربي، *حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير* صفحة الويب: <www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB86.HTM>

14- سلمان، سمير *اختلفوا على مبدأ الحرب على العراق واتفقوا على دعم الحكومة الحالية ،دول الحلف تبحث عن دوره الجديد*، الأحد 30-تموز 2006، لندن، في صفحة الويب:

<http://www. Annoormagazine.com/mag/ar/172/biladarab/biladarab-04.asp>

15- الجزار، نجدي. *توسيع حلف الأطلسي ما بعد الحرب الباردة:ماذا وراء الأكمة؟* .مجلة معلومات دولية، مركز المعلومات القومي، دمشق سوريا، العدد 57 صيف 1998ص161-165.

16- شبكة النبأ المعلوماتية – الثلاثاء 6-أيلول-2005، صفحة الويب:

<http://www.annabaa.org/nbanews/50/049.htm>

17- جريدة الأخبار، *الرئيس الفنزويلي يحذر من تخطي أسعار النفط حاجز ال 100 دولار*. العدد رقم16916، تاريخ 10-6-2006.

18- عبد الله، عبد الخالق. *الولايات المتحدة الأمريكية ومعضلة الأمن في الخليج العربي*.مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان، العدد 299، كانون الثاني 2004، ص11-28.

19- كسروان، ربيع. *إحصاءات الطاقة في الوطن العربي*، مجلة المستقبل العربي، العدد 297 تشرين الثاني، بيروت 2003 ص189-204.

20- العايب، خير الدين. *التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوربية*. مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد17،خريف شتاء 2002، ص92-113.

21- شدود، ماجد. *قضايا عالمية معاصرة*، ط2، جامعة دمشق، دمشق، 1990 ص671.

22- مصطفى، عبد الله. *الناتو يسعى لضم دول جديدة في عضويته ويدرس التعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا*، جريدة الشرق الأوسط، العدد رقم 9934، تاريخ 8-2-2006.